

استحواذ الشركات Corporate Acquisition

يعيش العالم حالياً نتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2008، أزمة طاحنة بدأت إرهاباتها في صورة اضطراب للقطاع المالي العالمي، ثم امتدت إلى باقي القطاعات الأخرى؛ وأصبح العالم مهدداً بضغوط انكماشية حادة. نتيجة لهذه التداعيات السلبية للأزمة المالية تكشفت لدى الكثير من الشركات عدم قدرتها على الاستمرار وأصبح أمامها خياران هما إما التصفية وإعلان الخسارة، وإما الاندماج أو الاستحواذ من شركات أخرى. وأصبحت هذه الإجراءات واقعاً تم تنفيذه لتفادي مجالس إدارات الشركات الدخول في قضايا قانونية، والهروب من المسؤولية أو التقليل منها، لتكون شركة قوية وتحافظ على وجودها. ويعتبر الاستحواذ أحد طرق النجاة لتجنب الإفلاس، وأحد أبرز الخيارات المطروحة على الساحة المالية العالمية والإقليمية والمحلية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أفرزت واقعاً يهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية بالإفلاس أو التصفية.

محاور العدد:

- تعريف الاستحواذ
- عناصر الاستحواذ
- أسباب الاستحواذ
- الفرق بين الاندماج والاستحواذ
- أنواع الاستحواذ
- أثر الاستحواذ على ديون الشركة المستحوذ عليها

يتضمن التزام الشركة المستحوذة بضمان أموال الدائنين والعاملين في الشركة المستحوذة. فالشأن في هذه الميزة كالشأن في الاندماج، وهي من نقاط التوافق بين الاستحواذ والاندماج، ويترتب على الاستحواذ نقل المسؤولية عن الديون من الشركة المستحوذ عليها، التي أصبحت شركة تابعة إلى الشركة المستحوذة، التي أصبحت بدورها شركة قابضة بامتلاكها نسبة كبيرة من أسهم أو أصول الشركة المستحوذ عليها.

المصادر:

- استحواذ الشركات – عبد المجيد بن صالح المنصور – المعهد العالي للقضاء – موقع الفقه الإسلامي.
- الاستحواذ التجاري – عبيدلي العبيدلي – أخبار سوق عمان المالي.
- مقال من جمعية المستشاريين القانونيين.
- مفاهيم الاستحواذ والاندماج – د. عبدالله فهد العبد الجادر – جريدة النهار.

العنصر الثالث: لكي يتم الاستحواذ لابد أن تشتري الشركة المستحوذة نسبة كبيرة من أصول الشركة المستحوذ عليها بشراء جميع أو 51% من أسهمها غير المسددة، بحيث تمتلك قوة تصويتية غالبية في مجلس الإدارة.

العنصر الرابع: لابد بعد الاستحواذ من اختفاء الشركة المبيعة المستحوذ عليها، حيث تكون الشركة المستحوذ عليها شركة (تابعه)، وتكون الشركة المستحوذة شركة (قابضة) تسيطر على كل أنشطتها وتعاملاتها، دون زوال صفتها الشخصية.

أسباب الاستحواذ

1 - هو رغبة الشركة المستحوذة دخول سوق جديدة، فإذا أرادت شركة ما أن تدخل سوقاً جديدة، فإن أول خيار أمامها هو البحث عن شركة تعمل في نفس مجالها، وتقوم بعملية الاستحواذ عليها، ومن ثم تكون قد دخلت السوق بأقصر الطرق، وإن زادت التكلفة عليها بعض الشيء. ولكن الشركات التي تتخذ هذه السياسة يكون هدفها هو دخول السوق المستهدفة بأسرع وقت، ولا تبالي بارتفاع التكلفة من عدمه إذا كان اختيارها للشركة المستحوذ عليها مدروساً بدقة؛ لأن ذلك يضمن لها سوقاً جديدة تستطيع من خلاله مضاعفة مبيعاتها، ولاسيما إذا كانت هذه السوق تتميز بزيادة الطلب على منتجات هذه الشركة المستحوذة.



الشركة المستحوذ عليها بنسبه 100% من رأس مالها.

كما قد يعرف الاستحواذ بأنه حصول أحد الشركات على كل أو غالبية الأسهم العادية لشركة أخرى (الأسهم التي لها حق التصويت)، إذا تمكنت الشركة المستثمرة من حيازة نسبة من أسهم الشركة الأخرى (51% مثلاً) تمكنها من السيطرة المالية والإدارية على أنشطتها، تصبح الشركة المستثمرة شركة قابضة، بينما تصبح الشركة المراد الاستحواذ عليها شركة تابعة دون زوال الصفة القانونية لإحدى الشركتين، وبالتالي تقوم بإعداد قوائم مالية مستقلة، ومن الناحية العملية فهما كيان اقتصادي واحد، الأمر الذي يتطلب أن يتم إعداد قوائم مالية موحدة لتوضيح التخيرات، ونتائج العمليات في المركز المالي للمجموعة ككل، بما تتضمنه من شركة قابضة وشركات تابعة.

عناصر الاستحواذ

العنصر الأول: لابد من وجود عقد لعملية الاستحواذ يتم بموجبه شراء، -وليس نقل- الأصول والموجودات للشركة المستحوذة، وكذلك نقل الالتزامات.

العنصر الثاني: أن تكون الشركة المستحوذة من الشركات الكبيرة أو الأقوى، وتكون الشركة المستحوذ عليها شركة أصغر وأضعف منها من حيث المركز المالي.

تعريف الاستحواذ

هو عقد يتم بين شركتين، الأولى كبيرة وقوية، والثانية ضعيفة وأقل قوة، عن طريق سيطرة الأولى على الثانية من خلال شراء جميع أو 51% من أسهمها غير المسددة، أو عن طريق شراء أصولها، ونتيجة هذه العملية هي اختفاء الشركة المبيعة، ونشاط أكبر للشركة المستحوذة.

وعرفه البعض بأنه شراء شركة لأصول وموجودات شركة أخرى وانتقال ملكيتها إلى الشركة المستحوذة.

كما قيل أنه شراء شركة لشركة أخرى مستحوذ عليها أصغر من المستحوذة، وهو أحد أشكال الاندماج. وتتبع الشركة المستحوذ عليها الشركة المستحوذة في كل تعاملاتها، وتمتلك المستحوذة كل أسهم

51%

ثم يمكن للشركة المستحوذة إعادة بيع ما امتلكته من أسهم في الشركة المستحوذ عليها مرة أخرى لمستثمرين آخرين في حال الرغبة في ذلك.

أما الاندماج فيعني انتهاء الشخصية الاعتبارية (الكيان القانوني) للشركة المندمجة وإلغاء قيدها كاسم تجاري منفصل في السجل التجاري للشركات، بمعنى ذوبان الكيان القانوني للشركة المندمجة في الكيان القانوني للشركة الدامجة، وقد ينتج عن الاندماج ذوبان الكيان القانوني لكل من الشركة الدامجة والشركة المندمجة وظهور كيان قانوني جديد (اسم تجاري جديد)، أي اندماج شركتين من أجل إنشاء شركة جديدة تحت اسم جديد بذات الموجودات والمطلوبات

في الأرباح المحققة، مما يكسب المستثمرين طويلي الأجل الثقة في الشركة المستحوذة وفي إدارتها.

الفرق بين الاندماج والاستحواذ

• **الجانب القانوني:** يتمثل في مدى استمرار أو انتهاء الكيان القانوني للشركة المندمجة أو المستحوذ عليها، بمعنى أن الاستحواذ يعني شراء نسبة حاکمة ومسيطره قد تصل إلى 100% من أسهم الشركة المستحوذ عليها مع بقاء الشخصية المعنوية (الكيان القانوني) للشركة المستحوذ عليها كما هو دون تأثير، وتقوم بعملياتها بالشكل المعتاد، ومن



6- تلجأ بعض الشركات الضعيفة والمتعثرة والمهددة بالإفلاس إلى طريقة الاستحواذ كحل للهروب من شبح الإفلاس ومن ثم التصفية، وكذا للهروب من مطالبات ودعاوى ذوي الحقوق، وحتى تقوي مركزها المالي بنقل موجوداتها إلى شركة أخرى، وتتخلص من التزاماتها التي أنهكتها، وتجعلها في ذمة الشركة المستحوذة عليها، الأمر الذي سيجعلها في عيون الدائنين أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها.

7- تلجأ بعض الشركات، التي تحقق ربحاً عالياً إلى الاستحواذ على شركات صغيرة تعمل في ذات المجال تحقق خسائر أو ربحية متدنية من أجل تخفيض حجم الضرائب التي تدفعها سنوياً.

8- ويمثل الاستحواذ تنوعاً في الاستثمارات الذي يهدف إلى ضمان استمرار تحقيق الشركة المستحوذة لمعدلات نمو مستقرة في الأرباح، وتجنب التذبذب

2- يتمثل في الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير أو تخفيض التكلفة المصاحبة لإنتاج عدد أكبر من المنتجات أو الخدمات، وذلك من خلال خفض عدد العاملين الناتج عن دمج الأقسام المتماثلة على سبيل المثال.

3- قد يهدف الاستحواذ إلى السيطرة على نصيب أكبر من مخرجات القطاع الذي تنتمي إليه كل من الشركتين طرفي الاستحواذ، ومن ثم زيادة قدرة كل من الطرفين على التأثير على اتجاهات الإنتاج والأسعار بالقطاع الذي ينتميان إليه، وعلى المنافسة ومواجهة المنافسة القوية بالسوق المحلي أو العالمي بزيادة منتجاتها أو إدخال منتجات جديدة لها لم تكن تنتجها من قبل.

4- كذلك، تهدف العديد من الشركات إلى ضمان استمرار تدفق مستلزمات الإنتاج والسيطرة على أسعارها؛ سعياً وراء التحكم في تكلفة الإنتاج، وذلك عن طريق الاستحواذ على شركات تمثل مخرجاتها النهائية مستلزمات أساسية لتشغيل الشركات المستحوذة.

5- رغبة الشركة المستحوذة في احتكار السوق وإقصاء المنافسين لكي تنفرد بالسوق، وتكون تكلفة شراء هذا النوع من الشركات هي الأعلى على الشركة المستحوذة؛ لأن الشركة المستحوذ عليها لابد أن يكون العرض المقدم لها مغرباً بالدرجة التي تؤدي إلى تنازلها عن السوق للشركة المستحوذة.



أنواع الاستحواذ

النوع الأول: باعتبار نوع المشتري، وينقسم إلى قسمين:

• **القسم الأول:** استحواذ عن طريق شراء الأسهم: ويقصد به قيام الشركة المستحوذة بشراء أسهم الشركة المستحوذ عليها من خلال عرض شراء يقدم لمساهمي الشركة المستحوذ عليها، وسداد قيمة هذه الأسهم نقداً، أو مبادلتها بأسهم في الشركة المستحوذ عليها.

• **القسم الثاني:** استحواذ عن طريق شراء الأصول: ويقصد به قيام الشركة المستحوذة بشراء كامل أصول الشركة المستحوذ عليها نقداً، حيث تقوم الشركة المستحوذ على أصولها بتوزيع مقابل الأصول المستحوذ عليها على مساهميها، وذلك تمهيداً لتصفية الشركة المستحوذ عليها، أو أن تستخدم الشركة المستحوذ على أصولها مقابل الأصول في تغيير نشاطها الرئيسي.

النوع الثاني: أقسام الاستحواذ باعتبار كميته، وينقسم إلى قسمين:

• **القسم الأول:** استحواذ كلي بشراء جميع أصول الشركة المستحوذ عليها.

• **القسم الثاني:** استحواذ جزئي بامتلاك جزء من أسهم تلك الشركة، وغالباً ما تتطلع الشركات

الخاصة بكل من الشركتين الدامجة والمندمجة.

• **الجانب العملي:** غالباً ما يكون الاستحواذ عملاً عدائياً، أي يتم من جانب الشركة المستحوذة دون رضا أو موافقة الإدارة في الشركة المستحوذ عليها. وقد ينتج عنه تغيير في إدارة الشركة المستحوذ عليها، وفقاً لرغبة الشركة المستحوذة المسيطرة على أسهم التصويت في الشركة المستحوذ عليها. وغالباً ما يتم نقل ملكية أسهمها إلى مساهمي الشركة المستحوذة، إما عن طريق الدفع النقدي أو عن طريق سندات دين. بذلك، تتمكن الشركة المستحوذة من السيطرة على الأصول الثابتة للشركة المستحوذ عليها وموجوداتها ومطلوباتها، أما الاندماج فعادة يتم بالاتفاق بين إدارتي كل من الشركة الدامجة والمندمجة وبموافقة الجمعية العامة لكل منهما؛ نظراً لما يمثله الاندماج من مصلحة مشتركة لكلا الطرفين، ويحتفظ المساهمون في الشركتين بأسهمهم في الكيان الجديد، أو في الشركة الدامجة، وبالتالي يتحولون إلى مساهمين في الشركة الجديدة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الفرق بين الاندماج والاستحواذ في أن خيار الاستحواذ يعتبر أحياناً مرحلة تمهيدية لعملية الاندماج لتفادي الإجراءات الكثيرة الخاصة بعملية الاندماج، وتلتزم الشركة المستحوذة بالتطوير والحفاظ على العمالة، وتقوم بالهيكلية الإدارية والمالية تمهيداً للوصول إلى مرحلة الاندماج بين الشركتين، ووقتها تنتهي الشخصية الاعتبارية للشركة المستحوذ عليها التي اندمجت بعد ذلك.



المستحوذة (المشترية) عند الشراء الجزئي، إلى أن تكون كمية الأسهم المستحوذ عليها 51% فأكثر بحيث تمتلك قوة تصويتية غالبية في مجلس الإدارة، وتمكنها من التحكم في قرارات مجلس إدارة الشركة، أو المشاركة الفعالة في إصدارها، وتسمى الأسهم في هذه الحالة أسهماً استراتيجية.

أثر الاستحواذ على ديون الشركة المستحوذ عليها

من أهم أسباب سعي بعض الشركات للاستحواذ هو تخفيف مسؤوليتها من الديون والالتزامات التي أحاطت بها. ولهذا، فإن من طبيعة الاستحواذ أنه

